

الجمهورية التونسية

الحمد لله ،

مجلس تنازع الإختصاص

\*\*\*\*

القضية ع-91 دد

جلسة يوم 20 جانفي 2004-

بإسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 5924 المرفوعة من الأستاذ مصطفى الشعري و الأستاذ محمد عادل المسدي نيابة عن الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتاريخ 16 سبتمبر 2002 ضد المدعو محمد الزواري ومن معه نائبهم الأستاذ سامي الجربي .  
وبعد الإطلاع على القرارالوقتي الصادر فيها عن محكمة الإستئناف بصفاقس في 11 ديسمبر 2003 و القاضي بتعطيل النظر في القضية و إحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص للبتّ في مسألة الإختصاص المطروحة بين جهازي القضاء العدلي والقضاء الإداري .

وبعد الإطلاع على بقية أوراق الملف .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 05 جانفي 2004 والمتعلق بتعيين السيد الحبيب جاءبالله عضوا مقرّرا لتهيئة القضية و إعداد بحث في الموضوع .

و بعد الإطلاع على تقرير العضو المقرّر و المتضمّن ملحوظاته بشأنها .

و بعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية و المحكمة الإدارية و إحداث مجلس تنازع الإختصاص .

و بعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

### من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 و المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية و المحكمة الإدارية و إحداث مجلس تنازع الإختصاص وتعين بالتالي قبولها شكلا .

### من الوجهة الواقعية :

حيث يبرز من القرار الوقي المشار إليه ومن الأوراق التي إنبنى عليها قيام عدد من عمّال الشركة الوطنية للسكك الحديدية عن طريق محاميهم الأستاذ سامي الجربي عارضين أن الشركة المذكورة أصدرت لعمّالها مراسلة مؤرخة في 08 جانفي 1999 تحت عدد 14 تعلمهم فيها أنه وفقا لسياسة الشركة الرامية إلى التصرف في عدد من عمالها المباشرين قررت تمكين البالغين منهم 50 سنة كاملة و المنخرطين لمدة لا تقل عن 15 سنة في نظام التقاعد ، من تقاعد مبكر، وتعهّدت بتمتعهم بجميع الإمتيازات و المنح كما لو كانوا قد تقاعدوا بصفة عادية . و قد قبل عدد من عمّال الشركة ومنهم المقام في حقهم و أختاروا التقاعد المبكر بصيغته المطروحة غير أنّ الشركة تخلفت عن تنفيذ ما وعدت به الأمر الذي حملهم على القيام بمطالبتها بذلك قضائيا و صدر لهم حكما يقضي بذلك .



وحيث إستأنفت المحكوم ضدها هذا الحكم أمام محكمة الإستئناف بصفاقس و تمسكت بعدم إختصاص الجهة الصادر عنها الحكم المذكور لرجوع ذلك الإختصاص لجهاز القضاء الإداري مستشهدة بالقرار الصادر عن مجلس تنازع الإختصاص عدد 68 و المتعلق بذات المسألة القانونيّة المطروحة إلى جانب مخالفته لقانون التقاعد و الحيغة الإجتماعية .

وحيث إزاء تمسك الشركة المطلوبة بعدم إختصاص القضاء العدلي للنظر في النزاع قررت المحكمة المتعهدة إرجاء النظر في القضية و إحالة ملفها على مجلس التنازع ليحسم في المسألة و ذلك بمقتضى قرارها الصادر في القضية عدد 5924 بتاريخ 11 ديسمبر 2003 .

### فيما يتعلق بالأصل :

حيث يتبين من الأوراق المطروفة بالملف أنّ النزاع يتعلق في الواقع بالمطالبة بتمكين المقام في حقهم بمستحقات التنفيل المنصوص عليها بأحكام القانون عدد 12 لسنة 1985 المتعلق بنظام التقاعد و الحيغة الإجتماعية وبالتالي بمراجعة إحتساب مقدار جارية التقاعد المستحقة من المعيّنين بالأمر وهو ما يكسيها طابع المنازعة الخاصة بالتقاعد .

وحيث تنص أحكام الفصل 25 من القانون عدد 15 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 المتعلق بإحداث مؤسسة قاضي الضمان الإجتماعي على أن "تبقى القضايا الجارية في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ خاضعة للإجراءات المعمول بها في ذلك التاريخ إلى أن يتم فصلها من المحكمة المنشورة لديها" .

وحيث لما كانت نشأة النزاع المائل ترجع إلى أول فيفري 2000 وهو تاريخ كان إختصاص النظر في المنازعات المتعلقة بالتقاعد و الحيغة الإجتماعية يرجع فيه إلى جهاز القضاء الإداري فإنّ النظر في هذا النزاع يكون من إختصاص الجهاز المذكور .

و لهذه الأسباب :

قرّر المجلس أنّ النزاع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء الإداري

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 20 جانفي 2004 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركّب من رئيسه السيّد مبروك بن موسى الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب وعضوية السادة بلقاسم البرّاح و منير الصريدي و المنصف الكشو و محمّد القلسي و محمّد فوزي بن حمّاد و الحبيب جاءبالله بحضور كاتب الجلسة السيّد جلّول العرفاوي .

كاتب الجلسة

جلّول العرفاوي

العضو المقرر

الحبيب جاءبالله

الرئيس

مبروك بن موسى